

التفرد بالرأي عند الإمام يحيى بن حمزة العلوي (ت: 749هـ)

The Uniqueness of Opinion in the View of Imam Yahya bin Hamza Al-Alawi (Died: 749 AH)

أ. عبدالقادر محسن علي عزالدين: باحث دكتوراه، كلية اللغات، قسم اللغة العربية، جامعة صنعاء، اليمن.

Abdulqader Mohsen Ali Eizdeen: PhD–Researcher, Faculty of Languages, Department of Arabic Language, Sana'a University, Yemen.

Email: Eizaden688@gmail.com

DOI: <https://doi.org/10.56989/benkj.v5i3.1386>

المخلص:

يتناول هذا البحث موضوع التفرد بالرأي عند الإمام يحيى بن حمزة العلوي، وهو أحد نحاة اليمن المشهورين، الذي أثرى المكتبة العربية بجهود نحوية تميز فيها بعدد من الآراء التي تفرد بها على جميع النحاة، فالإمام يحيى بن حمزة بين نحاة اليمن مثل سيبويه بين النحاة. ويهدف هذا البحث إلى إبراز أقوال الإمام يحيى بن حمزة والآراء النحوية التي تفرد بها، وأسلوبه في ذلك، ومن ثم دراستها وتحليلها. وتظهر أهمية البحث في أنه يتناول المواقف والآراء النحوية التي تفرد الإمام يحيى بن حمزة بها، إضافة إلى بيان أهمية هذا التفرد الذي تتبع منه أهمية الموضوع المتمثلة في الوقوف على طرائق الفكر النحوي واتجاهاته في توجيه آرائه. وهو ما سعى الباحث لتحقيقه بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي. أما خطة الدراسة فقد اقتضت طبيعتها أن يتم تقسيم البحث المسمى بعنوان: التفرد بالرأي عند الإمام يحيى بن حمزة العلوي، إلى: مقدمة تحتوي على خطة البحث، وتمهيد يتضمن تعريفاً بالإمام يحيى ومؤلفاته النحوية وتعريفاً لمصطلحات البحث، وثلاثة مباحث، اشتمل المبحث الأول على التفرد في مقدمات الأبواب النحوية، فيما احتوى المبحث الثاني على التفرد في مباحث الجملة الأساسية، أما المبحث الثالث فقد احتوى على التفرد في مكملات الجملة، وختم البحث بخاتمة تضمنت أبرز النتائج، ثم قائمة بالمراجع.

الكلمات المفتاحية: التفرد، الإمام يحيى، المخالفة، قول جديد.

Abstract:

This research explores the topic of the uniqueness of opinion held by Imam Yahya bin Hamza Al-Alawi, one of the renowned grammarians of Yemen, who enriched the Arabic literary world with his grammatical works, distinguished by a number of opinions that he uniquely held among all grammarians. Imam Yahya bin Hamza among the grammarians of Yemen is like Sibawayh among the grammarians in general. The aim of this research is to highlight the statements of Imam Yahya bin Hamza and the grammatical opinions that he uniquely held, as well as his approach in doing so, and subsequently study and analyze them. Additionally, it elucidates the significance of this uniqueness, which stems from the importance of the subject matter itself, represented in understanding the methods and directions of grammatical thought in shaping his opinions. This is what the researcher has strived to achieve by relying on the

descriptive–analytical methodology. As for the study's plan, its nature required that the research, titled "Uniqueness of Opinion in the View of Imam Yahya bin Hamza Al–Alawi," be divided into: an introduction containing the research plan, a preliminary section that includes a definition of Imam Yahya, his grammatical works, and a definition of the research terminology, and three main sections. The first section covers the uniqueness in the introductions of grammatical chapters, while the second section explores the uniqueness in the discussions of basic sentences. The third section focuses on the uniqueness in the complements of sentences. The research concludes with a summary of the most prominent results, followed by a list of references.

Keywords: Uniqueness, Imam Yahya, Dissent, New Opinion.

المقدمة:

بذل النحويون جهوداً مضنية في بناء صرح نحو لغتنا العربية الشريفة، والنحو ذو تاريخ طويل تناقل ذوه أفكار وأقوال النابهين من أعلامه؛ حيث يبحث قضية مهمة، وهي حفظ كتاب الله من التحريف.

والتفرد بحثاً في مشكلة التفرد؛ إذ ليس التفرد مصطلحاً نحوياً ولا نظرية يساق لها من القول ما يقتضيه التنظير، وإنما التفرد صفة تقع للأقوال والآراء في كل العلوم، ولذلك نجد فضيلة التفرد بالقول، أو الرأي عند العلماء الرواد منهم والمبدعين الذين ينبغون من عصر إلى آخر، فيكون لهم من التأثير ما ليس لغيرهم.

وقد لقيت علوم اللغة عناية فائقة من علماء اليمن في مختلف العصور، فبرز العديد من علماء اليمن في مجال علم النحو، فكانت لهم جهود نحوية مهمة عبرت عنها المؤلفات القيمة التي تركوها لنا، فمن أشهر هؤلاء العلماء الإمام يحيى بن حمزة _عليه السلام_ الذي لم يقتصر على عرض المسائل النحوية جرياً على ما درج عليه النحاة الآخرون فحسب، بل أوضح فيها مدى عمق تفكيره، وضمنها آراءً انفرد بها عن غيره من النحاة.

ومن هنا نجد هذا البحث يقف عند مسائل التفرد للإمام يحيى بن حمزة عليه السلام؛ ليكشف لنا حقيقة التفرد ومدى قوته ورجاحته، فهو بهذا عمل توثيقي في المقام الأول؛ لأنه يعرض المسألة

موضوع التفرد على التراث النحوي، فيبحث في تضاعيفه وينقر في خباياه حتى يتبين له الخيط الأبيض من الخيط الأسود.

وهو لا يكتفي بأن يحق الحق، أو يقرر ما يجب أن يقرر بل يدرس المسألة درس أناة من غير إغراق في التفاصيل، أو إكثار من الاقتباسات، أو حشد النصوص، وهو أمر صعب أن تزوي أطراف المسألة حتى لا تخل بشيء منها ثم تنتهي إلى القول المرضي فيها.

فالإمام يحيى بن حمزة عليه السلام من الرواد الذين لم يكونوا مقلّدين، ولم يأخذوا أقوال من سبقهم دون تمحيص، بل كان في أحيان كثيرة يخالف من تقدموه ويتفرد بأقوال جديدة في التقسيم والمنع والإجازة، أو الإطلاق والتقييد، أو وضع الشروط، أو المعاني النحوية، أو توجيه الشواهد، أو التخريج النحوي للآيات القرآنية، أو التعليل للمسائل النحوية، أو نحوها من القضايا.

أسباب اختيار الموضوع:

وقع الاختيار على تفرد الإمام يحيى بن حمزة، لما اتسم به من سمات تجعله موضع دراسة وبحث؛ نظراً لجهوده النحوية التي أثرى بها المكتبة العربية بالعديد من الآراء والعلل التي تفرد بها على جميع النحاة.

أهمية الدراسة:

إن أهمية هذا الموضوع نبع من ارتباطه بالفكر النحوي، والاتجاهات العقلية في توجيه الآراء النحوية، أو في تعليل الأحكام النحوية، وبأصول كل نحوي، وتفكيره، وربما بمدى قرب هذا القول من الاستعمال اللغوي، وربما أفضى بنا هذا البحث إلى معرفة أقوال وجيهة وفريدة للإمام يحيى.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة البحث في عدم وجود دراسة تبين الآراء التي تفرد بها الإمام يحيى بن حمزة، وعدم إظهار تلك الدراسات للآراء التي تفرد بها على النحاة الذين سبقوه.

ويمكن معالجة هذه المشكلة عن طريق الإجابة عن الأسئلة الآتية:

س1- ما التفرد النحوي، وما العوامل المؤثرة فيه؟

س2- ما الآراء التي تفرد بها الإمام يحيى بن حمزة؟

س3- ما القيمة العلمية لآراء الإمام يحيى بن حمزة؟

منهج الدراسة:

اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي، باستقراء أقوال الإمام يحيى بن حمزة، في المسائل النحوية، وحصر ما تفرد به، ومن ثم الرجوع إلى كتب الإمام لتوثيق أقواله، ثم دراسة القول المتفرد والحكم عليه.

الهدف من الدراسة:

يهدف هذا البحث إلى: الكشف عن مواضع التفرد التي تميز بها الإمام يحيى بن حمزة. والكشف عن أهم سمات التفكير النحوي عند الإمام يحيى بن حمزة. وإبراز أقواله التي تدل على مخالفة الإمام لمن تقدّمه بقول جديد، والتفرد برأي لم يسبقه إليه أحد من النحاة.

الدراسات السابقة:

لا يوجد دراسات في التفرد بالرأي عند الإمام يحيى بن حمزة، ولكن هناك بعض الدراسات التي اهتمت بالجهود النحوية له، من أبرزها:

- الجهود النحوية ليحيى بن حمزة العلوي، الباحثة: أزهار محمد فايع، رسالة ماجستير، جامعة صنعاء 2003م.
- الحجة النحوية العقلية في (المنهاج) ليحيى بن حمزة العلوي، لخالد محمد علي، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى 1433هـ.
- موقف نحاة اليمن من الخلاقات النحوية من القرن السادس إلى القرن التاسع، لشريف عبد الكريم النجار، رسالة دكتوراة، جامعة صنعاء 1999م.
- العلة النحوية في كتاب المنهاج في شرح جمل الزجاجي ليحيى بن حمزة العلوي، لأمين علي يحيى، رسالة دكتوراة، جامعة صنعاء 2022م.
- منهج الإمام يحيى بن حمزة العلوي (ت749هـ) في كتابه المنهاج في شرح جمل الزجاجي، لملك الأحمد، كلية الآداب، جامعة البعث، مجلة جامعة البعث - المجلد 38 - العدد 22 - 2016م.

خطة الدراسة:

قسم البحث: التفرد بالرأي عند الإمام يحيى بن حمزة العلوي، إلى: مقدمة تحتوي على خطة البحث، وتمهيد يتضمن تعريفا للإمام يحيى ومؤلفاته النحوية وتعريفاً لمصطلحات البحث، وثلاثة مباحث، اشتمل المبحث الأول على التفرد في مقدّمات الأبواب النحوية، فيما احتوى المبحث الثاني

على التفرد في مباحث الجملة الأساسية، أما المبحث الثالث فقد احتوى على التفرد في مكملات الجملة، وخُتم البحث بخاتمة تضمنت أبرز النتائج، ثم قائمة بالمراجع.

التمهيد: الإمام يحيى بن حمزة العلوي ومفهوم التفرد

تقتضي طبيعة الموضوع التمهيد له بعرض نبذة موجزة عن الإمام يحيى، ثم شرح مفهوم التفرد لغة واصطلاحاً، وما يتعلق به من مصطلحات مشابهة.

فأما الإمام فهو: يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم، ينتهي نسبه إلى الحسين بن علي بن أبي طالب عليهم السلام، ولد في مدينة صنعاء، لثلاث بقين من شهر صفر سنة تسع وستين وست مئة. نشأ كما نشأ أقرانه، واشتغل بالمعارف العلمية وهو صبي، فأخذ في جميع أنواعها على أكابر علماء الديار اليمنية وتبحر في جميع العلوم وفاق أقرانه. خلف الإمام يحيى بن حمزة ثروة علمية كبيرة في شتى العلوم والمعارف، فقد صنف في الفقه وأصوله، والفرائض، وعلم الكلام، والنحو، والبلاغة، وغيرها من العلوم ويدلنا على ذلك كثرة مؤلفاته التي ذكرتها المصادر حتى قال عنه الشوكاني: "وتبحر في جميع العلوم، وفاق أقرانه، وصنّف التصانيف الحافلة في جميع الفنون... حتى قيل أنّها بلغت مائة مجلّد، ويروى أنّها زادت كرّاريس تصانيفه على عدد أيّام عمره، وهو من أكابر أئمّة الزيدية بالديار اليمنية⁽¹⁾. وسنقتصر هنا على ذكر مؤلفاته النحوية فقط لكثرة مؤلفاته، فمن تلك المؤلفات: 1- المحصل في كشف أسرار المفصل. 2- الحاصر لفوائد مقدمة طاهر. 3- لأزهار الصافية شرح الكافية في مجلدين. 4- الاختصار. 5- المنهاج في شرح جمل الزجاجة.

وأما مفهوم التفرد، فهو لغةً من الفعل (فَرَدَ) الذي يدل على واحد، أي: أنه يتناول شيئاً واحداً، لا ثاني له. يقال: فَرَدَ برأيه، وأفَرَدَ، وفَرَّدَ، وانفَرَدَ: تَفَرَّدَ به، واستفردتُ الشيءَ، أخذتهُ فرداً، لا ثاني له ولا مثله⁽²⁾.

ويشير المعنى الاصطلاحي للتفرد إلى انتفاء التقليد عند هذا النحوي أو ذاك، وبروز آراء نحوية مخالفة، وأقوال جديدة يبدو فيها التميز عن سبقه، سواء في التقسيم والمنع والإجازة، أو الإطلاق والتقييد، أو وضع الشروط، أو المعاني النحوية، أو توجيه الشواهد، أو التخرّيج النحوي للآيات القرآنية، أو التعليل للمسائل النحوية، أو نحوها من القضايا النحوية التي تظهر فيها تعبيرات

¹ الشوكاني، محمد بن علي، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، بيروت: دار المعرفة، ج2، ص332-331.

² الأزهرى، أبو منصور محمد (1964): تهذيب اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، وآخرون، دار القومية العربية، القاهرة، مادة فرد. وينظر: الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب (1991): القاموس المحيط، ط1، بيروت: دار إحياء التراث العربي، مادة فرد.

نحوية مختلفة تعبر عن التفرد في الرأي أو تشير إليه بمصطلحات مشابهة ك (الغريبة) و (الندرة) و (الشذوذ).

المصطلحات المشابهة:

لقد وجدت مصطلحات عدة تتشابه مع مصطلح (التفرد) ومن هذه المصطلحات: (الغريبة) و (الندرة) و (الشذوذ).

المبحث الأول: التفرد في مقدمات الأبواب النحوية

تفرد الإمام يحيى بن حمزة في هذا المبحث في ثلاث عشرة مسألة:

1. مسألة تقسيم علامات الإعراب:

في هذه المسألة للإمام يحيى بن حمزة -عليه السلام- تقسيم جديد لعلامات الإعراب؛ فقد خالف التقسيم المعروف عند النحاة، وأتى بتقسيم جديد، فقال: "ثم هي على وجهين: مختصة، ومشاركة؛ فالمختصة منها أربعة، ونعني بالمختصة ما كان لها معنى واحد، وهي: الضمة، والواو، والنون في الرفع، والسكون في الجزم، فإن هذه تختص بمعنى واحد لا يتعداه.

وأما المشتركة: فهي ما عداها، وهي أمور عشرة، ونعني بالمشاركة ما كانت لمعنيين فصاعداً، فالألف من علامات الرفع تصلح للرفع والنصب، وجميع علامات النصب مشتركة؛ فالفتحة تكون للنصب والجر، والكسرة تكون للنصب والجر، والألف أيضاً للرفع والنصب، والياء تكون نصباً وجرّاً، والفتحة تكون أيضاً نصباً وجرّاً، والياء تكون نصباً وجرّاً، والحذف كما يقع في الجزم، فهو واقع في النصب؛ فهي كما ذكر أربع عشرة علامة، أربع مختصة، وعشر مشتركة"⁽¹⁾.

والمعروف عند النحاة أنها تنقسم إلى قسمين: أصلية وفرعية، فالأصلية الضمة والفتحة والكسرة والسكون، والفرعية الحروف.

أما تقسيم الإمام يحيى، لم نجد من قاله من النحاة فيما اطلعنا عليه من المصادر؛ وهو مما تفرد به الإمام يحيى عن سائر النحاة.

2. مسألة تعريف العلامة الإعرابية:

في هذه المسألة للإمام يحيى بن حمزة -عليه السلام- رأي تفرد به في تعريف العلامة، فقال: "ونعني بالعلامة: الإشارات الدالة على كون الاسم معرباً؛ فمتى حصلت واحدة من هذه

¹ ابن حمزة، يحيى (2009): المنهاج في شرح جمل الزجاجي، تحقيق: د. هادي عبد الله ناجي، ط1، كلية الآداب، جامعة بغداد، رسالة دكتوراه: 1999م، ج1، ص185، 186.

العلامات أشعرت بكون الاسم لا محالة معرباً، وهذه فائدة كون الشيء علامة⁽¹⁾. وهذا الحدّ الذي قاله الإمام يحيى لم نجد من قال به من النحاة فيما اطلعنا عليه من مصادر. فهذا مما تفرد الإمام يحيى بن حمزة به.

3. مسألة المقتضي للإعراب، أو شرط الإعراب:

في هذه المسألة للإمام يحيى بن حمزة -عليه السلام- آراء جديدة في هذا المضمار، وعلل فريدة لم يسبقه إليها أحد من النحاة، في مسألة كيفية حصول الإعراب في الأسماء، فقال: "إن حصول الإعراب في الأسماء يحصل بمجموع أمرين: أحدهما الاقتضاء. والثاني: التأثير. أما المقتضى فهو نوعان: الأول: منهما يقتضي على جنسية الإعراب وهو العقد، والتركيب. ونعني بالتركيب انتلاف الكلمتين، ونعني بالعقد إسناد إحداها إلى الأخرى. والثاني يقتضي نوعية الإعراب؛ فالفاعلية مقتضية للرفع، والمفعولية مقتضية للنصب، والإضافة مقتضية للجر. وثانيهما: التأثير، وهو العامل من الأسماء والأفعال والحروف كما سيجيء مقررًا إن شاء الله تعالى، فإذا حصل هذان الأمران أعني الاقتضاء والتأثير حصل الإعراب في الأسماء⁽²⁾. والناظر في رأي الإمام يحيى بن حمزة -عليه السلام- في هذه المسألة لن يجد من قال بهذا الرأي من النحاة، وهذا دليل واضح وجلي على تفرد الإمام يحيى به.

4. مسألة علة إعراب الأسماء الستة بالحروف:

في هذه المسألة للإمام يحيى بن حمزة -عليه السلام- علل تفرد بها؛ فقال: "وأما الموضع الثاني، وهو في علة إعراب هذه الأسماء بالحروف، وللنحاة في ذلك أقوال ثلاثة: -أولها: أنها إنما أعربت بالحروف توطئةً لإعراب التنثية والجمع؛ لأنّ الإعراب بالحروف إذا كان واقعاً في المفرد لم يستتكر وقوعه في المثني والمجموع. -وثانيها: أنها أعربت بالحروف على طريق الشذوذ؛ لأن أصل الإعراب إنما هو بالحركات دون الحروف. -وثالثها: أنها أعربت بالحروف؛ لأنها حذف لاماتها، وضمّنت معنى الإضافة، فجعل إعرابها بالحروف كالعوض من حذف لاماتها، وهذا قول سيبويه.

وهذه أقوال مضطربة، والمختار أنها إنما أعربت بالحروف؛ لأنه لما التزم فيها الإضافة تكثرها وتعددتها، التنثية والجمع، فأعربت كإعراب المثني والمجموع في التعدد كما ذكرنا كان سديداً، وإن أراد أنها أعربت بالحروف؛ لأجل حذف لاماتها فهو باطل مردود. والأشبه أن يكون مراده

¹ المنهاج في شرح جمل الزجاجة، ج1، ص185.

² ابن حمزة، يحيى (2007): الحاصر لفوائد مقدمة طاهر في علم حقائق الإعراب، تحقيق: د. محمد صلاح الدين حنطاية، ط1، ج1، ص138، 139.

بالتضمن أمراً عقلياً؛ لأن الأبوة والأخوة من الأحكام الإضافية؛ فلا يكون أباً إلا وله ابن، ولا ابن إلا وله أب. وهكذا القول في الأخوة؛ فأحدهما مضمّن للآخر، ثم حمل سائرهما عليها بجامعة حذف الإعجاز منها؛ فأعرابها بالحروف دليل على ملاحظة التضمن فيها، فخالفت "يد، ودم"⁽¹⁾. فهذه العلة التي جاء بها الإمام يحيى بن حمزة -عليه السلام- لم نجد من قال بها فيما اطلعنا عليه من مصادر.

5. مسألة حذف نون المثني في الإضافة:

في هذه المسألة للإمام يحيى بن حمزة -عليه السلام- رأي علة تفرد بها؛ فقال: "وثالثها: أن نونه تسقط عند الإضافة، كقولك: زيداك وغلامك، وإنما وجب حذف النون؛ لأنها عوض من الحركة والتتوين عند النحاة، وهذا فاسد؛ فإنها لو كانت عوضاً من الحركة والتتوين كما زعموا لوجب إسقاطها مع اللام كما يسقط معها التتوين. والمختار أنها إنما أسقطت عند الإضافة لاستطالتهن لهاتين علامتين في آخر الكلمة، فلأجل هذا حذفوها عند الإضافة"⁽²⁾. فالعلة التي ذكرها الإمام يحيى بن حمزة لم نجد من قالها من النحاة فيما اطلعنا عليه من مصادر، لا عند النحاة القدماء ولا النحاة الجدد، وهذا تفرد يحسب للإمام يحيى بن حمزة -عليه السلام-.

6. مسألة إعراب اللذان واللتان إعراب المثني:

في هذه المسألة للإمام يحيى بن حمزة -عليه السلام- رأي تفرد به فقال: "اختلفت النحاة في ذلك؛ فمنهم من ذهب إلى أنه إعراب، ومنهم من رأى أنه تغير وليس بإعراب. فالإمام يحيى بن حمزة -عليه السلام- يرى أنه تغير وليس إعراباً، وقال معللاً ذلك: وإنما وجب كونه تغيراً وليس إعراباً لأمرين: أما أولاً: فلأن علة البناء فيه حاصله لم تذهب، فلا وجه للحكم بإعرابه. وأما ثانياً: فلأنه لو كان إعراباً كما زعم لوجب أن ترجع لامه، فتقول فيه: "الذيان"، و"اللتان"⁽³⁾.

وهذا الرأي الذي قاله الإمام يحيى بن حمزة -عليه السلام- لم يقل به أحد من النحاة، وهذا تفرد واضح وجلي.

7- مسألة هذان في قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ [طه: 63]:

في هذه المسألة للإمام يحيى بن حمزة -عليه السلام- رأي تفرد به؛ حيث يرى الإمام يحيى بن حمزة أن ألف التنثية محذوفة، وأن الألف الموجودة من بنية الكلمة، فقال في المحصل: "وعندي أن أسهل ما يقال فيها أن يقال: إن التنثية غير حقيقية؛ بدليل أن صورة المفرد غير محفوظة فيها،

¹الحاصر لفوائد مقدمة طاهر، ج1، ص177، 178.

²المنهاج في شرح جمل الزجاجي، تحقيق: هادي ناجي، ج1، ص198.

³موقف نحاة اليمن من الخلافات النحوية، القسم الثاني، ص73.

ولو حفظت لكان القياس أن يقال: "هاذيان"، فلما كانت غير قياسية، واجتمع ألفان كان المحذوف هي ألف التننية، والباقية هي الألف المنقلبة، فهذا كانت صورة واحدة في الأحوال الثلاثة. وقال رافضاً جميع أقوال النحاة: وهذا كله تعسف⁽¹⁾. فهذا الرأي الذي قاله الإمام يحيى بن حمزة لم نجد من قاله فيما اطلعنا عليه من مصادر.

7. مسألة جمع المذكر السالم إذا كان علماً فلا بد من دخول اللام:

في هذه المسألة للإمام يحيى بن حمزة -عليه السلام- رأي تفرد به فقال: "وثانيها: أن الاسم المجموع إذا كان علماً فلا بد من دخول اللام ليكون عوضاً عن تعريف العملية الذاهب بالجمعية. وقد ذهب بعض النحاة إلى أن ذلك غير لازم، وهذا خطأ؛ فإنه لو كان جائزاً في لغتهم لجاز وروده، فلما لم يرد في العلم مجموعاً جمع السلامة إلا باللام دلّ على أن دخولها واجب لا محالة"⁽²⁾. ولم أجد بعد البحث من قال بمثل قول الإمام يحيى بن حمزة -عليه السلام-.

8. مسألة تنوين جمع المؤنث السالم:

في هذه المسألة للإمام يحيى بن حمزة -عليه السلام- رأي تفرد به فقال: "اختلف النحاة في تنوين جمع المؤنث في نحو قوله -تعالى-: ﴿فَإِذَا أَقْضَيْتُمْ مِنْ عَرَاقَاتٍ﴾ [البقرة: 198]، ولهم في هذا التنوين عدة أقوال: الأول: هو تنوين مقابلة، وهذا ما أخذ به ابن الحاجب، ونُسب إلى الأخفش. ويكون الاسم في هذا الرأي غير منصرف، والتنوين فيه تقابل النون في مسلمين... الثاني: التنوين عوض عن الفتحة في حالة النصب. الثالث: هو تنوين تمكين للصرف، وهو رأي الربيعي، والزمخشري. وحجتهم أن هذا الجمع ليس من الجموع التي يمتنع صرفها. الرابع: وهو تنوين مماثلة، وهو رأي تفرد به الإمام يحيى بن حمزة؛ قال في الأزهار: والمختار عندنا أنه غير منصرف للعملية والتأنيث اللذين فيه، وأنّ هذا التنوين ليس تنوين مقابلة كما ذكره النحاة بإزاء نون في المذكر، وإنما هو تنوين مماثلة. وتقريره هو أنّ جمع المؤنث مثل جمع المذكر السالم يجب المساواة بينهما إلا لدلالة خارجية، فلما جاء التنوين في جمع المذكر السالم في نحو "سنين" عند إعرابه في النون، جاء مثل هذا التنوين في جمع المؤنث السالم على قصد المساواة بينهما، كما استويا في العلامة والسلامة"⁽³⁾. وهذا الرأي الذي قاله الإمام يحيى بن حمزة -عليه السلام- به، لم نجد من قال به من النحاة فيما اطلعنا عليه من مصادر، وهذا يدل على تفرد الإمام يحيى -عليه السلام- بآراء جديدة.

¹موقف نحاة اليمن من الخلافات النحوية، ج1، ص112. والمحصل، ج2، ص161.

²الحاصر لفوائد مقدمة طاهر، ج1، ص191.

³موقف نحاة اليمن من الخلافات النحوية، القسم الثاني، ص28، 29. والأزهار، ص109. والإيضاح في شرح المفصل، ج2، ص277.

9. مسألة عدل (آخر):

في هذه المسألة للإمام يحيى بن حمزة -عليه السلام- رأيٌ تفرّد به في مسألة "أخر"، فقد أطبق النحاة على أن عدله من الألف واللام، وأورد الفارسيّ على ذلك سؤالاً، وهو أن "أخر" نكرة؛ لأنه قد وصف به النكرة في قوله - وهذا أقرب مما قاله النحاة تعالى -: {فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ} [البقرة: 184]، وهو معدول عن المعرفة، فيُقصد به قصدُها على كلامهم. قال النجرائي: والجواب عن ذلك من وجهين، أحدهما: أنا قصدنا قصدَ النكرة وإن كان ما ذكره من "سَحَرَ، وأَمَسَ" معرفةً لما قصدوا قصدَ المعرفة بالألف واللام، ولذلك بني. "وسَحَرَ" فُصد به العلمية، وكلاهما ممتنع في "أخر"؛ لأنه لكونه معدولاً عن معرفة لما فُصد قصدَ المعرفة بالألف واللام، ولا يصح في "أخر" الألف واللام؛ لبطلان تقدير التعريف، ولا علماً؛ لكونه صفةً. الثاني: أنا نجعله معدولاً عن "من"، فيزول اعتراضه من أصله⁽¹⁾. والإمام يحيى بن حمزة -عليه السلام- قال: "... أما ثانياً: فهب أننا سلمنا أنه معدول عما فيه اللام، لكن لا يلزم أن يكون معرفة؛ لأن المعدول عن المعرفة إنما يلزم كونه معرفةً بقصد إرادة التعريف فيه إما بإرادة اللام كما في "أَمَسَ"، ولهذا بني لتضمنه لها، وإما بقصد العلمية كما في "سَحَرَ"، ولهذا أعرب ومنع الصرف، وإذا كان الأمر كما بيناه فلا يصح في "أخر" أن يكون متضمناً لمعنى اللام؛ لكونه معرباً، ولا بمعنى العلمية؛ لكونه صفةً، ولهذا الصفة تضاد العلمية، فثبت بما ذكرناه كونه معدولاً عن اللام، ولا يلزم تعريفه؛ لبطلان قصدها⁽²⁾. فهذه التعليقات الفريدة والاستدلالات العقلية النادرة تظهر قوة الإمام يحيى في الرد والاستدلال.

10. مسألة أقسام المعارف:

في هذه المسألة للإمام يحيى بن حمزة -عليه السلام- رأيٌ تفرّد به، فذهب إلى أن المنادى من جملة المعارف. وذهب بعض النحاة إلى أنه معرّف بالعلمية؛ لأنها هي الأصل. وذهب أبو بكر السراج إلى أن تعريفه يكون بالقصد⁽³⁾. وهذا الرأي لم نجد من قاله، إلا الإمام يحيى بن حمزة -عليه السلام-.

11. مسألة هل "آخر" نكرة، أم معرفة:

في هذه المسألة للنحاة للإمام يحيى بن حمزة -عليه السلام- رأيٌ تفرّد به، فقال: "فقد أطبق النحاة على أن عدله من الألف واللام. وأورد الفارسي على ذلك سؤالاً، وهو أن "أخر" نكرة؛ لأنه قد

¹النجرائي، إسماعيل، الخلاصات الصافية على المقدمة الكافية، تحقيق: عبد المجيد آل الشيخ مبارك، جامعة أم القرى: رسالة ماجستير، ج1، ص62.

²بن حمزة، يحيى، الأزهار الصافية، مخطوطة، ج1، ص40.

³المنهاج، ص53. والهمع، ج1، ص190. والأصول في النحو، ج1، ص330، 331.

وصف به النكرة في قوله -تعالى-: ﴿فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: 184]، وهو معدول عن المعرفة، فيقصد به قصدُها على كلامهم. قال النجرائي: "والجواب عن ذلك من وجهين، أحدهما: أنا قصدنا قصدَ النكرة، وإن كان ما ذكره من "سَحَر" و"أَمْسٍ" معرفة لما قصدوا قصدَ المعرفة بالألف واللام، ولذلك يُبنى. و"سَحَر" قصد به العلمية، وكلاهما ممتنع في "أُخَرَ"؛ لأنه لكونه معدولاً عن معرفة لما قصد المعرفة بالألف واللام، ولا يصح في "أُخَرَ" الألف واللام لبطلان تقدير التعريف، ولا علماً لكونه صفةً. الثاني: أنا نجعله معدولاً عن "من"، فيزول اعتراضه من أصله⁽¹⁾. والإمام يحيى بن حمزة قال: "... أما ثانياً: فهب أنا سلّمنا أنه معدول عما فيه اللام، لكن لا يلزم أن يكون معرفة؛ لأن المعدول عن المعرفة إنما يلزم كونه معرفة بقصد إرادة التعريف فيه، إما بإرادة اللام كما في "أَمْسٍ"، ولهذا بني؛ لتضمنه لها، وإما بقصد العلمية كما في "سَحَر"؛ ولهذا أعرب ومنع الصرف. وإذا كان الأمر كما بيناه، فلا يصح في "أُخَرَ" أن يكون متضمناً لمعنى اللام؛ لكونه معرباً، ولا بمعنى العلمية؛ لكونه صفةً، والصفة تضادّ العلمية، فثبت بما ذكرناه كونه معدولاً عن اللام، ولا يلزم تعريفه لبطلان قصدتها⁽²⁾.

فهذه الآراء والعلل التي قالها الإمام يحيى بن حمزة لم نجد من قالها فيما اطلعنا عليه من مصادر.

12. مسألة دخول الألف واللام في العلم المجموع:

في هذه المسألة للإمام يحيى بن حمزة -عليه السلام- رأي تفرد به؛ فقال: "وثانيها: أن الاسم المجموع إذا كان علماً فلا بد من دخول اللام ليكون عوضاً عن تعريف العلمية الداهية بالجمعية. وقد ذهب بعض النحاة إلى أن ذلك غير لازم، وهذا خطأ؛ فإنه لو كان جائزاً في لغتهم لجاز ورودها، فلما لم يرد في العلم مجموعاً جمع السلامة إلا باللام دلّ على أن دخولها واجب لا محالة⁽³⁾. لم نجد بعد البحث من قال بمثل قول الإمام يحيى بن حمزة -عليه السلام- فيما اطلعنا عليه من مصادر.

¹النجرائي، إسماعيل، الخلاصات الصافية على المقدمة الكافية، تحقيق: عبد المجيد آل الشيخ مبارك، جامعة أم القرى: رسالة ماجستير، ج1، ص62.

²بن حمزة، يحيى، الأزهار الصافية، مخطوط، ج1، ص54.

³الحاصر لفوائد مقدمة طاهر، ج1، ص191.

المبحث الثاني: التفرد في مباحث الجملة الأساسية

تفرد الإمام يحيى بن حمزة في هذا المبحث في سبع مسائل:

1. مسألة تعريف المبتدأ والخبر:

في هذه المسألة للإمام يحيى بن حمزة -عليه السلام- رأي جديد في حد المبتدأ والخبر، فقال: "ذهب الزمخشري إلى حد المبتدأ والخبر حد واحد، فقال: هما الاسمان المتلازمان للإسناد. ورد النحاة هذا الحد، ومنهم الإمام يحيى بن حمزة -عليه السلام- بحجة أن المبتدأ والخبر حقيقتان لا يمكن جمعهما في ماهية واحدة. ويرى النحاة أنه ينبغي أن يخص كل واحد منهما بحد منفصل؛ فحد المبتدأ بعده منها: - هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسنداً إليه، والصفة الواقعة بعد حرف النفي وألف الاستفهام رافعه. وهو حد ابن الحاجب. - وهو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسنداً إليه. وهو حد للإمام يحيى بن حمزة. - وهو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية على شريطة الإسناد إليه. وهو للإمام يحيى بن حمزة أيضاً⁽¹⁾. وفوق ما تقدم يرد الإمام يحيى بن حمزة -عليه السلام- على الزمخشري وتعريفه السابق بقوله: "هذا التعريف فاسد؛ لأن المبتدأ والخبر حقيقتان مختلفتان لا يمكن جمعهما في ماهية واحدة؛ لأن ما به يتميز أحدهما مفقود عن الآخر، وإذا كان الأمر هكذا استحال جمعهما في حد واحد. ويواصل الإمام يحيى رده على ابن الحاجب في تعريفه المبتدأ بقوله: هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسنداً إليه الصفة الواقعة بعد حرف النفي وألف الاستفهام رافعة لظاهر. فالإمام يعترض على هذا الحد بثلاثة وجوه: الأول: الخطأ في صياغة الحد- فابن الحاجب بقوله: والصفة الواقعة بعد حرف النفي ... إلخ: قد احترز بذكر الصور المتعددة، فقال الإمام يحيى: ومثل هذا معيب في صناعة التحديد؛ لأنه إن كان داخلاً فيما سبق من الحد فلا حاجة إلى تعديده، وإن لم يكن داخلاً لم يدخل بالتعديد، فلا حاجة في الحدود إلى إدخال الصور المفردة بالتعديد. الثاني: الخطأ في جعل الاسم المشتق مبتدأ، وإنما هو خبر، وهذا بناء على ما يذهب إليه الإمام يحيى بن حمزة عليه السلام- من أن الاسم المشتق في قولنا: "أقائم الزيدان، وما قائم الزيدان" خبر، سواء تقدم أو تأخر، وليس مبتدأ كما يذهب النحاة. الثالث: الخطأ في قول ابن الحاجب: رافعة لظاهر؛ إذ لا فائدة كما يقول الإمام يحيى بن حمزة -عليه السلام- في تقييده بالظاهر؛ لأنه كما يجري على الظاهر فإنه يجري على الضمير المنفصل البارز. واقترح صياغة أخرى بقوله: "وكان الأخلق بالاحتراز أن يقول: رافعة لغير ضمير متصل"⁽²⁾. فالإمام يحيى لا يتناقض في آرائهم؛ فإذا رأى رأياً تمسك به في جميع كتبه، فهذا الإمام

¹ موقف نحاة اليمن من الخلافات النحوية، القسم الثاني، ص111.

² فايح، أزهار محمد لطف الله (2003): الجهود النحوية ليحيى بن حمزة العلوي -عليه السلام، جامعة صنعاء، كلية الآداب: رسالة ماجستير، ص104، 105.

يحيى بن حمزة -عليه السلام- برأيه السابق يتمسك به أثناء رده على الزمخشري، ثم يصرح بالرأي نفسه في باب المبتدأ والخبر، فيقول: إن الاسم المشتق المعتمد على حرف النفي أو ألف الاستفهام في نحو قولنا: "ما قائم الزيدان" ليس من صور المبتدأ، وإنما هو خبر تقدم على المبتدأ، مثله في قولنا: "ما قائمان الزيدان" من غير فرق⁽¹⁾. والمعروف عند النحاة في هذه المسألة أن الاسم المشتق إذا طابق الجزء الثاني من الجملة الاسمية مطابقةً عددية كما في قولنا: "أقائمان الزيدان، وما قائمون الزيدون"، فإنه يجوز أن يكون خبراً مقدماً على المبتدأ، أو يكون مبتدأً وفاعله سد مسد الخبر. أما لو انعدمت المطابقة فإنه مبتدأ أو فاعله سد مسد الخبر⁽²⁾. وهذا ما سنوضحه في موضعه مع الردود والبراهين التي استدلت بها الإمام يحيى بن حمزة -عليه السلام- على النحاة، وعلى صحة ما ذهب إليه في الصفحات القادمة من هذا البحث.

2. مسألة في بيان حكم المبتدأ والخبر في التقديم والتأخير إذا كانا معرفتين مختلفاً لفظهما:

في هذه المسألة للإمام يحيى بن حمزة عليه السلام آراء وعلل تفرّد بها، فمن المعروف عند النحاة في هذه المسألة أن المبتدأ والخبر إذا تساويا في التعريف فأيهما قدّم فهو المبتدأ؛ وذلك لئلا يلتبس الخبر بالمبتدأ. أما الإمام يحيى بن حمزة -عليه السلام- فاعترض على النحاة ورأى أن المبتدأ والخبر إذا كانا معرفتين فإن الخبر متميز في نفسه عن المبتدأ، سواء أكان متقدماً أو متأخراً، من حيث إن الخبر في نفسه هو الحكم المضاف إلى الذات، والمبتدأ في نفسه هو المحكوم بذلك الحكم. فيقول الإمام يحيى بن حمزة -عليه السلام-: "أعلم أن مذهب النحاة أن المبتدأ والخبر إذا كانا معرفتين فلا يجوز تقديم أحدهما على الآخر، وزعموا أن أي واحد منهما تقدم فهو المبتدأ لا محالة، وهذا نحو قولنا "زيد المنطلق، والمنطلق زيد"، وعلى هذا درج الأولون. ويرى الإمام أن هذا الرأي فاسد؛ لأن الخبر متميز عن المبتدأ بحقيقته، فلا يوجد اللبس بينهما. وهذا التميز موجود، سواء تقدم أو تأخر، فالخبر هو الحكم المضاف إلى الذات، والمبتدأ هو المحكوم عليه بذلك الحكم، وهذا ظاهر في التركيب، سواء تقدم المبتدأ أو تأخر، ولا يخرج المبتدأ أو الخبر عن حقيقته. وبناء عليه، فإن قولنا "الله ربنا" الربوبية هي الخبر؛ لأنها هي المحكوم بها لله تعالى، وهي صفة له، سواء تقدمت أو تأخرت، فلا يخرج عن هذا، وهكذا القول في النبوة في قولنا: "محمد نبيّنا"، فإنها هي الخبر، فإن تقدمها أو تأخرها لا يخرجها عن حقيقته، ولا يغيرها عن معقولها ومفهومها. ثم يوضح بأنهم جروا على تسليم هذه الإطلاق من غير التفات إلى تقريره وتحقيقه مع جلالته ووضوحه؛ لأنه يذهب إلى أن الحكم هو المسند به فهو الخبر، سواء تقدم أو تأخر، وما كان مسنداً

¹ المرجع السابق، ص113.

² شرح الرضي للكافية، ج1، ص87.

إليه فهو المبتدأ، تقدم أو تأخر، إلا أن يكون هناك ما يوجب تقدمه أو تأخره من الأمور العارضة. ويستشهد محتجاً لرأيه بقول أبي تمام:

لُعَابُ الْأَفَاعِي الْقَاتِلَاتِ لُعَابُهُ *** وَأَرَى الْجَنَى اشْتَارَتْهُ أَيْدِ عَوَامِلٍ

ففي هذا البيت ورد المبتدأ والخبر معرفتين، ولكن لا يمكننا جعل المتقدم وهو لعاب الأفاعي مبتدأ؛ لأن في ذلك كما يقرر الإمام يحيى بن حمزة وعلماء البلاغة إفساداً للمعنى؛ فإن غرض الشاعر في هذا البيت هو أن يشبه مداد قلمه بـ "لعاب الأفاعي"، فالمبتدأ هو كلمة "لعابه"، والخبر متقدم عليه وهو "لعاب الأفاعي"⁽¹⁾. ثم يتعجب الإمام يحيى بن حمزة من كبار النحاة وإغفالهم لهذه المسألة، فيقول: وأنا شديد التعجب من ابن الحاحب والخوارزمي والموصلي صاحب الغرة وغيرهم من جماهير الفضلاء كيف أغفلوا تحقيق هذه القاعدة، وجروا على تسليم هذا الإطلاق للنحاة من غير التفات إلى تقريره وتحقيقه مع جلائه ووضوحه. ويرى الإمام يحيى بن حمزة أن التقديم والتأخير لا يؤثر على المبنى، فالمبتدأ هو المبتدأ، سواء تقدم أو تأخر، ولكنه يؤثر على المعاني، فتختلف، فقال: نعم، إنما يتحقق الفرق في التقديم والتأخير بين المعاني، ويتضح ما قلناه بذكر مسائل أربع: الأولى: قولنا "زيدٌ منطلقٌ"، فهذا كلام مع من يعرف زيداً، ويجهل انطلاقه، فتخبر به. الثانية: قولنا "منطلقٌ زيدٌ"، فهذا كلام مع من يعرف زيداً، ويكون منكراً لانطلاقه، فتقرره له. الثالثة: قولنا "المنطلقُ زيدٌ"، فهذا كلام مع من يعلم منطلقاً، ولكن لا يعلم أنه زيدٌ أو عمرو، فنقول له: المنطلقُ هو زيدٌ. الرابعة: قولنا "زيدٌ المنطلقُ"، فهذا كلام مع من يجهل زيداً، ويعرف المنطلق، فنقول: زيدٌ هو المنطلقُ. فانظر إلى كونه خبراً، فإنه لم يختلف في هذه المسائل بتقديمه وتأخيرها، وإنما المعاني هي المختلفة بالتقديم والتأخير.

وما ذكره الإمام يحيى بن حمزة من اختلاف المعاني بالتقديم والتأخير هو عين ما ذهب إليه الدكتور خليل عمايرة، فالتقديم والتأخير عنده نقلٌ مورفيم من موقع أصل إلى موقع جديد مغيراً بذلك نمط الجملة، وناقلاً معناها إلى معنى جديد يرتبط بالمعنى الأول. ويعدّ التقديم والتأخير عنصراً من عناصر التحويل⁽²⁾. وهذا الرأي الذي أورده الإمام يحيى بن حمزة -عليه السلام- يعدّ أول من قاله. ودليل أيضاً على رجاحة رأي الإمام يحيى لأخذ النحاة المعاصرين بهذا الرأي.

3. مسألة الوصف المشتمل على الاستفهام أو النفي:

في هذه المسألة للإمام يحيى بن حمزة -عليه السلام- رأيٌ جديد خالف فيه جميع النحاة، ولم يكتف بهذا، بل ذكر آراء النحاة وحججهم، وردّ عليها، وأبطلها بما أورده من الاستدلالات

¹ فايح، أزهار، الجهود النحوية ليحيى بن حمزة العلوي، ص 116، 117. ودلائل الإعجاز، ص 342.

² موقف نحاة اليمن من الخلافات النحوية، ج 1، ص 148 - 150. والمحصل، ج 1، ص 94، 95.

والعلل التي تؤيد ما جاء به، حتى إن النحاة المعاصرين والباحثين اليوم يؤيدون ما قاله الإمام يحيى بن حمزة -عليه السلام-، ويدعون إليه.

فقد ذكر الدكتور شريف النجار المسألة في مسألة الخلاف في إعراب "أقائم الزيدان" في حال اعتماد الوصف على الاستفهام أو النفي وعدم المطابقة، فقال: "ولم أجد من النحاة من ذكر خلافاً في هذه المسألة سوى الإمام يحيى بن حمزة، ولهذا الإمام رأي في هذه المسألة تفرد وخالف جميع النحاة. يبدأ الإمام يحيى بذكر رأيين للنحاة في المسألة، هما: الأول: ما ذهب إليه جماهير النحاة، وهو أن "أقائم الزيدان" مبتدأ، وفاعل سدّ الفاعل ها هنا مسد الخبر، فهنا بطل "الزيدان" أن يكون مبتدأ، وخلص للفاعلية؛ لأنه لو كان مبتدأً لوجب فيه المطابقة. الثاني: مذهب الخوارزمي، فهو يرى أن الصفة في "أقائم الزيدان" نزلت منزلة الفعل المضارع، والرفع في "الزيدان" بمنزلة الرفع في "يقوم الزيدان". واستند الخوارزمي في هذا الرأي على الصفة في الجملة قريبة من معنى الفعل المضارع، وليس بينهما اختلاف سوى أن الفعل المضارع يتعرض للحدث، والصفة لا تتعرض له، فمتى اعتمدت الصفة على الاستفهام صارت تتعرض للحدث كما هو الفعل المضارع. أما دخول التثوين على الصفة فالخوارزمي يرى أنها اسم من وجه، وفعل من وجه آخر. أما أنه فعل فلا أنه يتعرض للحدث والتجدد، فرفعته كرفعة الفعل المضارع. وأما أنه اسم من وجه فمن حيث صيغته.

ويرد الإمام يحيى كلام الخوارزمي من وجوه: الأول: الفرق الكبير بين الصفة والفعل المضارع، فقولنا "قائم" فيه دلالة الاسمية من كل الوجوه. وقولنا "يقوم" فيه دلالة الفعلية من كل الوجوه. وكل منهما مغاير للآخر في أحكامه. الثاني: لو كان هناك اتفاق في كل شيء بينهما لما جاز لنا أن نقول "أقائم الزيدان"؛ لأنه لا يجوز أن نقول "أيقومان الزيدان" إلا على لغة أكلوني البراغيث، فلما علمنا جواز ذلك دلّ على فساد ما قاله. الثالث: أما أن يكون "قائم" اسماً من وجه وفعلاً من وجه، فهذا قول لا يصد عن رؤية وفطنة؛ لكونه اسماً من جميع وجوهه، وحاصل له الاسمية في جميع أحكامه. ويرى الإمام يحيى أن "قائماً" هو الخبر، و"الزيدان" مبتدأ مؤخر، وقد تركت التنشئة للاختصار، فالأصل عنده "أقائم الزيدان"، ويحتج بأن ترك التعدد له نظائر في العربية، وذلك مثل قولهم: "الزيدان أفضل منك، والزيدان ما أحسنهما، والزيدان نعم رجلا هما"، فهذه المسائل كلها طرحت منها التنشئة، وليس ترك التنشئة مبطلاً لحقيقة كونها خبراً.

ويرد الإمام يحيى رأي جماهير النحاة، ومن خلال هذا الرد يتضح رأيه في هذه المسألة، قال: وهذا الذي زعموه فاسد لأمر ثلاثة: أما أولاً: فلأن حقيقة الخبر ومعقوله أن يكون مسنداً إليه، وهذا حاصل في هذه المسألة، فيجب القضاء بكون "قائماً" هو الخبر، سواء كان متقدماً أو متأخراً؛ لأن تقدمه وتأخره لا يغير حقيقته في الإسناد، ولا يبطلها. وأما ثانياً: فلأن "قائماً" لو كان مبتدأً كما زعموه لجاز تقدير خبره على كل حال كما في سائر الأمور المقدرة، ونحن على قطع من تمام

الجملة، لا نفتقر إلى شيء آخر، وهذا يُؤدّن ببطلان ما قالوه. وأما ثالثاً: فلأننا نعلم قطعاً أن مدلول "قائّم"، و"ضارب" في قولنا "أقائّم الزيدان"، و"ما ضاربُ العمران"، مثلهما في قولنا "أقائمان الزيدان"، و"ما ضاربان العمران"، وإذا كان الأمر كما قلناه في اتفاق مدلوليهما كيف يقال بأن أحدهما مبتدأ والآخر خبر.

ومع هذه الردود يضيف الإمام يحيى بن حمزة -عليه السلام- رأياً آخر في المسألة نفسها في معرض رده على النحاة، ويعلل صحة ما ذهب إليه، فقال بانعدام المطابقة في هذه الصورة بأن ترك تعدده لا ينقص حقيقته في كونه خبراً، وترك التعدد هنا إنما كان من أجل الاختصار، وأنه إنما أفرد لما وقع موقعاً هو بالفعل أخص بعد الهمزة وحرف النفي، وهما من المواقع الخاصة بالفعل، فلا جرم أفرد من أجل ذلك.

وهنا نجد رأياً آخر يضاف إلى الرأي الأول وهو القول بالاختصار في الاسم المشتق في هذه الصورة من صور الجملة الاسمية. ويستدل الإمام يحيى على صحة ما ذهب إليه من الاختصار بوجود نظائره في اللغة العربية، كما في اسم التفضيل، وقد تقدم التمثيل في رده السابق في الصفحة السابقة في المسألة نفسها. ثم يقول الإمام: فأما ما زعموه من عدم التعدد وهذا يشعر بكونه غير خبر، فنقول: إن ترك تعدده لا ينقص حقيقته في كونه خبراً كما قرناه. ونسب النجراي هذا الرأي للإمام يحيى في الأسرار، قال في الصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام: لأنها مسندة، خلافاً للإمام يحيى بن حمزة، فإنها عنده خبر، سواء تقدمت أو تأخرت.

ويرى الدكتور شريف النجار أن ما ذهب إليه الإمام يحيى في هذه المسألة هو عين الصواب، فهو يتوافق مع المعنى الموجود في الجملة، فإن القيام في الجملة هو المحكوم به، فهو ما تم به الفائدة في الجملة، كما أن الخبر كما -نكر- لا تتغير حقيقته، فإذا جعلنا الصفة في "أقائمان الزيدان" خبراً فالمفروض أن تكون هي الخبر في "أقائّم الزيدان".

ويرى الدكتور شريف النجار أيضاً أن رأي الإمام يحيى يتفق مع المنهج الوصفي الذي وضعه الدكتور خليل عمايرة في التحليل اللغوي⁽¹⁾.

وتقول الباحثة أزهار فايع: "وبالنظر في واقع اللغة والدلالة فإنني أقوي ما ذهب إليه الإمام يحيى بن حمزة؛ لأنه لا مسوغ معنوياً لرفض استدلال أن يكون الاسم المشتق في "أقائّم الزيدان" خبراً، وأن يكون "الزيدان" مبتدأ؛ لأن الاسم المشتق دلالتُه وصفية، ويمثل الحكم الذي حكم به

¹موقف نحاة اليمن من الخلافات النحوية، ج1، ص145 - 157. والجهود النحوية ليحيى بن حمزة العلوي -عليه السلام-، لأزهار فايع، ص112 - 114.

المتكلم على المبتدأ، فهو أولى أن يكون الخبر لا المبتدأ. وفي يحيى بن حمزة على ما ذهب إليه كفاية⁽¹⁾.

ويرى الباحث أنه لم يبق مجالاً للشك في قوة رأي الإمام يحيى بن حمزة -عليه السلام- بعد كل ما أورده من استدلالات وحجج على صحة ما ذهب إليه.

وهذا الرأي والآراء التي داخله لم نجد من قالها من النحاة السابقين والمتأخرين فيما اطلعنا عليه من مصادر. وبعد قراءة هذا الرأي وغيره لم يبق مجالاً للشك على تفرّد الإمام يحيى وأن له آراءه وأقواله التي تميز بها عن غيره من النحاة.

4. مسألة صور تقدم الخبر وجوباً:

في هذه المسألة للإمام يحيى بن حمزة -عليه السلام- رأيٌ جديد فيها، وذكر هذا الرأي في معرض ردوده على النحاة في مسألة الوصف المشتمل على استفهام أو نفي. وبناء على ما قرره في مسألة الوصف المشتمل على استفهام أو نفي، فإنه يضيف صورة رابعة إلى صور تقدم الخبر وجوباً، وهي أن يكون الخبر صفةً معتمدةً على همزة الاستفهام أو حرف النفي كما في قولنا "أقائم الزيدان" وما ذاهبُ العمران". فيذهب الإمام يحيى -عليه السلام- إلى وجوب ذلك، سواء كان الاسم المشتق مطابقاً للمبتدأ، أم لا، وسواء اعتمد على نفي أو استفهام، أم لم يعتمد. وقد أضاف قوله إن الأقرب إذا سبق الاسم المشتق بهاذين الحرفين يفرّد؛ لوقوعه موقعاً هو بالفعل أخصّ بعد الهمزة وحرف النفي، وهما من المواقع الخاصة بالفعل، وقد سمى ذلك بالاختصار⁽²⁾. وهذا الرأي الذي ذهب إليه الإمام يحيى بن حمزة -عليه السلام- يعتمد على المعنى، ويستدل به، ويتوافق مع نظريات علم اللغة الحديث. وقد رأى أحدُ الباحثين أن رأي الإمام يحيى بن حمزة -عليه السلام- يتفق مع المنهج الوصفي الذي وضعه الدكتور/ خليل عمايرة في التحليل اللغوي. فالأصل التوليدي لقولنا "أقائم الزيدان" هو "الزيدان قائمان"، ولكن المخاطب لا يرى أن يعرف القائم؛ إذ هو على يقين من أن الزيدَين هما من قاما بهذا الفعل، ولكنه يريد أن يتعرف على الكيفية التي هما عليها، فقدم موضع الاهتمام، فأصبحت الجملة "قائمان الزيدان"، ثم حذف المتكلم علامة التنثية لغرض الاختصار، فأصبحت "قائم الزيدان"، ثم أدخل بعد ذلك عنصر الاستفهام وهو الهمزة لتصبح الجملة "أقائم الزيدان"⁽³⁾. وهذا سبق يكتب للإمام يحيى بن حمزة -عليه السلام- الذي يعد هو أول من وضع بعض نظريات علم اللغة الحديث، واستخدم المنهج الوصفي في آرائه هذه وغيرها. وهذا

¹الجهود النحوية ليحيى بن حمزة العلوي، ص114.

²الجهود النحوية ليحيى بن حمزة العلوي، ص115.

³ينظر: في التحليل اللغوي، د. خليل عمايرة، ص119، 120.

الرأي وغيره يحسب للإمام يحيى -عليه السلام-، وأنه يعتبر زعيم المدرسة النحوية اليمنية، وباني عمادها.

5. مسألة "هلم" وتركيبها:

في هذه المسألة للإمام يحيى بن حمزة -عليه السلام- رأي تفرد به، فقال: للنحاة في "هلم" ثلاثة أقوال: الأول: "هلم" مركبة من ها التثنية مع "لم"، وهذا ما ذهب إليه البصريون. الثاني: هي مركبة من "هل" مع "أم" محذوفة همزتها، وهو رأي الكوفيين. الثالث: رأي الإمام يحيى بن حمزة، وهو الأصل في الأسماء أن تكون مفردة، ولا يحكم على تركيبها إلا بدلالة ظاهرة، فليت شعري ما حمل النحاة على القول بتركيبها مع أن حملها على الأفراد أسهل وأخف⁽¹⁾. ولم نجد من قال برأي الإمام يحيى بن حمزة -عليه السلام- فيما اطلعنا عليه من مصادر. فمن خلال النظر والبحث في الآراء يتضح بكل بساطة أن رأي الإمام يحيى -عليه السلام- أصحها، وأقربها إلى الصواب.

6. مسألة حذف أحد مفعولي أفعال القلوب:

في هذه المسألة للإمام يحيى بن حمزة -عليه السلام- رأي تفرد به، فقال: "ميز النحاة بين نوعين من الحذف؛ فقالوا: يحذف اقتصاراً، ويحذف اختصاراً. والمقصود بالحذف اقتصار الحذف من غير دليل أو قرينة، أما حذف الاختصار فهو الحذف مع وجود قرينة أو دليل. وأجاز النحاة حذف مفعولي "ظننت" اختصاراً بالإجماع، وجعلوا منه قوله -تعالى-: ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [القصص: 62]. أما حذفها اقتصاراً ففيه خلاف طويل. وأما حذف المفعولين اختصاراً فهو جائز عند جمهور النحاة على قلة، وخالف ابن ملكون الجمهور، فمنع الحذف اختصاراً. وقد ذهب النحاة إلى منع حذف أحدهما اقتصاراً بلا خلاف، وقالوا: إن المفعولين هنا أصلهما مبتدأ وخبر، فكما لا يجوز أن يؤتى بمبتدأ دون خبر، ولا بخبر دون مبتدأ قبل دخول الناسخ، فكذلك بعده. ومن النحاة الذين أخذوا بهذا الرأي الحيدة اليمني، قال: "ولا يجوز الاقتصار على أحد هذين المفعولين؛ لأنك لو حذفته الأول فقلت: "ظننت عالماً" لم تسند الخبر إلى مخبر عنه، ولو حذف الثاني فقلت: "ظننت زيداً"، لم يكن في الكلام فائدة⁽²⁾. أما الإمام يحيى بن حمزة فخالف النحاة، وأخذ برأي تفرد به، وهو جواز حذف أحد المفعولين اقتصاراً، واحتج على ذلك بطرح المبتدأ دون الخبر، والخبر دون المبتدأ، وهذا قياس صحيح؛ قال: "ذهب النحاة إلى أنه لا يجوز الاقتصار على ذكر أحد المفعولين دون الآخر، فلا تقول: "علمتُ زيداً"، وتسكت، وسوغوا طرحهما جميعاً، وقالوا: علمتُ وظننتُ، واكتفوا بذكر العلم والظن. والمختار أنه يجوز الاقتصار على ذكر

¹ ينظر: موقف نحاة اليمن من الخلافات النحوية، القسم الثاني، ص 78. والمحصل، ج 2، ص 188. والأزهار، ج 2، ص 42.

² موقف نحاة اليمن من الخلافات النحوية، ج 1، ص 220. والارتشاف، ج 3، ص 56. وكشف المشكل، ص 402.

أحدهما دون الآخر؛ لأنَّ أصلهما المبتدأ والخبر فكما ساغ طرح المبتدأ دون الخبر والخبر دون المبتدأ فهكذا هاهنا من غير فرق. وذكر النجراني هذا الرأي، ونسبه للإمام يحيى بن حمزة⁽¹⁾. ويرى الباحث أن ما ذهب إليه الإمام يحيى قياسٌ صحيحٌ. وما ذهب إليه الإمام يحيى بن حمزة -عليه السلام- لم نجد من قال بمثل قوله فيما اطلعنا عليه من مصادر، وما ذهب إليه الإمام يحيى قياسٌ صحيحٌ.

7. مسألة علة تسمية كان وأخواتها ناقصة:

في هذه المسألة للنحاة للإمام يحيى بن حمزة -عليه السلام- رأيٌ تفرد به؛ فقال: "أولها: أنها كلها مشتركة في رفع الاسم ونصب الخبر، فالاسم بمنزلة فاعلها، والخبر بمنزلة مفعولها، وإن لم يكن مفعولاً في الحقيقة، وهو ساءٌ مسد المصدر، وسميت ناقصة لعدمه"⁽²⁾. فالإمام يحيى بن حمزة -عليه السلام- قال: سميت ناقصة لعدم دلالتها على المصدر. وقال الرضي: ما قال بعضهم من أنها سميت ناقصة لأنها تدل على الزمان دون المصدر ليس بشيء؛ لأن كان في نحو: "كان زيدٌ قائماً" يدل على أن الكون الذي هو الحصول المطلق، وخبرها يدل على الكون المخصوص، وكون القيام، أي: حصوله، فجيء أولاً بلفظ دالٍ على محمولٍ ما، ثم عين بالخبر ذلك الحاصل، فكأنك قلت: حصل شيء، ثم قلت: حصل القيام، فالفائدة في إيراد مطلق الحصول أولاً، ثم تخصيصه"⁽³⁾.

المبحث الثالث: التفرد في مكملات الجملة

تفرد الإمام يحيى بن حمزة في هذا المبحث في أربع عشرة مسألة:

1. مسألة حدُّ المفعول به:

في هذا المسألة للإمام يحيى بن حمزة -عليه السلام-، حدٌّ خالف فيه النحاة. فقد ذكر حدّين للمفعول به، هما: الأول: حدُّ الزمخشري، وهو قوله: هو ما وقع عليه فعل الفاعل. الثاني: حدُّ الإمام يحيى، قال: هو ما تعلق به فعلُ الفاعل من جهةٍ معقوله⁽⁴⁾. فهذا الحد الذي قاله الإمام يحيى بن حمزة -عليه السلام- لم نجد من قال به من النحاة فيما اطلعنا عليه من مصادر، وهذا يحسب للإمام يحيى.

2. المفعول المطلق إذا كان بلفظ الفعل، ولكنه ليس جارياً عليه

¹الحاصر، ص141. وموقف نحاة اليمن من الخلافات النحوية، ج1، ص221.

²الحاصر لفوائد مقدمة طاهر، ج2، ص382.

³شرح الكافية، للرضي، ج2، ص290.

⁴موقف نحاة اليمن من الخلافات النحوية، القسم الثاني، ص220. والمفصل، ج1، ص129.

في هذه المسألة للإمام يحيى بن حمزة - عليه السلام - رأيٌ تقرّد به، ذلك الرأي ما ذكره الدكتور شريف النجا، فقال: "وقد يأتي المفعول المطلق بأشكال مختلفة، منها: أن يكون المصدر بلفظ الأول، ولكنه ليس جارياً عليه، فقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ [نوح: 17]، وقوله: ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾ [المزمل: 8]، وهو مذهب المبرد، وابن خروف. الثاني: أن الناصب له الفعل المذكور؛ لاتفاقهما لفظاً ومعنى، وهو مذهب المازني، والسيرافي. ونسب إلى المبرد، ورجحه الرضي، قال: وهو أولى؛ لأن الأصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة إليه. لثالث: فصل بعض النحاة في ذلك فقالوا: إن كان معناه مغيراً لمعنى الفعل الظاهر فنصبه بفعل مضمر كالأية، والتقدير: فَنَبَتُمْ نباتاً، لأن النبات ليس بمعنى الإنبات، فلا يصح توكيده به. وإن كان غير مغير فنصبه بالظاهر. الرابع: قال الإمام يحيى بن حمزة: والوجه في مجيء هذين المصدرين على هذا الوجه هو أنهما جريا على فعليهما على طرح الزيادة منهما، فجرى "نباتاً" على ذلك، وجرى "تبتيلاً" على "بتّل" من غير زيادة، ولهذا نظائر كثيرة. فيفهم من هذا القول أنهما جريا على فعليهما الظاهرين، ولكن طرحت الزيادة الموجودة في الفعل، وهذا رأي لم نجده عند غيره في حدود اطلاعنا⁽¹⁾. ومن خلال هذه الآراء نستطيع القول: إن الإمام يحيى بن حمزة لم يكن أسير مذهب نحوي، بل له آراؤه وترجيحاته التي تميزه عن غيره من النحاة.

3. المفعول المطلق المؤكد لغيره:

في هذه المسألة للإمام يحيى بن حمزة - عليه السلام - رأيٌ تقرّد به. ففي قولهم: "أجذك لا نفعل كذا". قال سيبويه عن هذا المفعول المطلق: "ولكنه لا يتصرف، ولا تفارقه الإضافة"⁽²⁾. وقال الرضي: "ولا يستعمل إلا مع النفي"⁽³⁾.

أما الإمام يحيى بن حمزة - عليه السلام - فقد ذهب إلى جواز أن يقع مفرداً من الإضافة، وأن يستعمل في الإثبات، واستدل على ما ذهب إليه بالسماع والقياس؛ فاستشهد ببيت أبي طالب:

إِنَّ لَا تَبْغَاهُ عَلَى كُلِّ حَالَةٍ *** مِنَ الدَّهْرِ جِدًّا غَيْرَ قَوْلِ التَّهَازُلِ⁽⁴⁾

وقاس بأن فائدته في الأفراد كفائدته في الإضافة⁽⁵⁾. فالإمام يحيى بن حمزة - عليه السلام - لا تكاد تمر مسألة إلا ويوضح رأيه فيها، ولا يكتفي بعرض رأيه، بل يدعمه بالأدلة والبراهين والعلل التي تؤيد ما يذهب إليه.

¹ ينظر: موقف نحاة اليمن من الخلافات النحوية، ج1، ص245، 246.

² الكتاب، ج1، ص379.

³ شرح الكافية، للرضي، ج1، ص124.

⁴ البيت من بحر الطويل، وهو لأبي طالب عم الرسول - صلى الله عليه وآله وسلم -. وردت الرواية في ديوانه، وفي سيرة ابن هشام: لكن تبغناه في ديوان أبي طالب، ص131. وسيرة ابن هشام، ج3، ص299.

4. مسألة: الوصف بالمصدر

مسألة الوصف بالمصدر وردت في لسان العرب، كقولك: "مَرَرْتُ بِرَجُلٍ عَدْلٍ"، وقد قصره النحاة على السماع، والأصل عندهم أن لا يُوصف بالمصدر، ولكن العرب لما أرادت المبالغة في الوصف استعملت المصدر للدلالة على أن الموصوف هو ذلك المعنى المتمثل بالمصدر لكثرة حصوله منه. ولما كان الأصل أن لا يوصف بالمصادر ذهب النحاة إلى تأويله، واختلفوا في هذا التأويل: فذهب البصريون إلى أن هذا الوصف على تقدير مضاف، أي: ذو عدل. وذهب الكوفيون إلى أن المصدر في هذا الموضع بمعنى اسم الفاعل أو اسم المفعول، فيكون المعنى في "رجلٍ عدلٍ"، أي: رجل عادل. وتابع الكوفيون في هذه المسألة ابنُ الحاجب، وابنُ يعيش، والرضي⁽¹⁾. أما الإمام يحيى بن حمزة -عليه السلام- فقد أتى برأي جديد، وهو عدم التأويل، فالوصف بنفس المصدر، لا بمعنى المشتق، ولا بحذف المضاف، فقال: "والحق عندنا أن المبالغة إنما تكون حقيقةً في الوصف بالمصدر من غير تأويل، كأنه لكثرة ذلك المعنى منه جعل نفسه"⁽²⁾. ويرى الإمام يحيى بن حمزة -عليه السلام- أن الوصف بالمصادر غير ممتنع وإن كان جارياً على خلاف الأصل؛ لكثرة وروده في اللغة واطراده، فلا مبرر لمنعه. قال: نعم، والأقرب عندنا أن الوصف بالمصادر وإن كان جارياً على خلاف الأصل، لكنه كثير استعماله، فلا جرم كان مطرداً، وهذا غير ممتنع أن يكون على خلاف الأصل مع كثرة دوره واستعماله، فيكون مطرداً. وإنما أراد النحاة بهذه التقديرات التي تأولوها بياناً لكيفية جريها على القواعد النحوية⁽³⁾. والذي يراه الباحث جواز الوصف بالمصادر من غير تأويل لها؛ لأن التأويل يلزم منه التغيير، سواء كان بالحذف أو تغيير الصيغة، وهذا يؤثر على المعنى. وما ارتضاه الباحث يحافظ على ما في التركيب من فصاحة وبلاغة في الدلالة على معنى المبالغة الموجودة فيه، وهذا هو رأي الإمام يحيى بن حمزة -عليه السلام-. ولم نجد من قال بهذا الرأي قبله فيما اطلعنا عليه من مصادر.

5. مسألة حدُّ المفعول فيه:

في هذه المسألة للإمام يحيى بن حمزة رأيٌ تقرّدوا به، من ذلك ما ذكره الدكتور شريف النجار؛ فقال: ذكر الإمام يحيى في المحصل ثلاثة حدود للمفعول فيه، وهي: الأول: هو كل اسم من أسماء الزمان والمكان يراد فيه معنى "في"، وليست في نفسها. وهذا هو حدُّ الموصلي صاحب

⁵المحصل في كشف أسرار المفصل، ج1، ص529.

¹المساعد ج2، ص411. ائتلاف النصر، ص74. وأوضح المسالك، ج3، ص9. وموقف نحاة اليمن من الخلافات النحوية، ج1، ص366.

²المحصل، ج2، ص112.

³موقف نحاة اليمن من الخلافات النحوية، ج1، ص366، 367. والمحصل، ج2، ص111، 112.

الغرة. الثاني: هو ما فعل فيه فعلٌ مذكور. وهو حدّ ابن الحاجب. الثالث: ذهب الإمام يحيى إلى أن الأجود أن يحدّ مطلقاً لم يحدّ كل واحد من خصله: فحدّ المطلق هو: هو الاسم الدالّ على وقت أو جهة على إرادة معنى "في" من غير ظهور فيه. وحدّ ظرف الزمان بقوله: هو الاسم الدالّ على الوقت مع إرادة معنى "في" من غير ظهوره فيه.

وحدّ ظرف المكان بقوله: هو الاسم الدالّ على جهة مع إرادة معنى "في" من غير ظهوره فيه⁽¹⁾. فهذا التفصيل في حدّ الإمام يحيى بن حمزة -عليه السلام- لم نجد من قال بمثله، وهو تفرد واضح يحسب للإمام يحيى -عليه السلام-.

6. مسألة شرط المفعول له:

في هذه المسألة جاء الإمام يحيى بن حمزة -عليه السلام- بشروط معتبرة في المفعول له، وذلك لاهتمام الإمام بالجانب المعنوي، ويقدمه في دراسته النحوية.

ومن ذلك وضعه شرطاً من الشرائط المعتبرة في المفعول له، وهو أن يكون المصدر أعمّ من الفعل الذي هو علة فيه؛ فلا يجوز أن تقول: "أريد زيارتك محبةً لك"؛ لأن المحبة أخص من الإرادة، فكل محبة إرادة، وليس كل إرادة محبة. ويجوز أن تقول: "أحب زيارتك إرادةً لإكرامك"، لما كانت الإرادة عامة⁽²⁾. فهذه التعليقات النادرة والشرط الفريد تفصح عن شخصية نحوية فذة قلّ نظيرها بين النحاة، وهذه ميزة خاصة لنحاة اليمن.

7. مسألة نداء ما فيه أل:

في هذه المسألة للإمام يحيى بن حمزة -عليه السلام- رأيٌ تفرد به على جميع النحاة؛ فالمعروف أن النحاة أنهم منعوا أن يُنادى ما فيه الألف واللام، مثل "يا أيّها الحارث، ويا أيّها العباس"؛ لأنه في معنى العلم. أما الإمام يحيى بن حمزة -عليه السلام- فقد ذهب إلى جواز ذلك بواسطة يتوصل بها إليه. وقد قال بهذا الرأي ابنُ برهان الذي رأى أن الحيلة في الوصلة إلى نداء ما فيه "أل" هو أن تأتي بـ "مَنْ"، فتقول: "يا مَنْ هو الحارث، ويا مَنْ هو العباس". أما الجديد الذي جاء به الإمام يحيى بن حمزة فهو قياسه على ما قال ابن برهان، فجعل الوصلة إلى نداء ما فيه "أل" هي قوله: "يا أيّها المسمّى"، فيقال: "يا أيّها المسمّى بالحارث، ويا أيّها المسمّى بالعباس"⁽³⁾. ولم نقف على من قال بمثل ما قاله الإمام يحيى بن حمزة -عليه السلام- من النحاة فيما اطلعنا عليه من مصادر.

¹موقف نحاة اليمن من الخلافات النحوية، القسم الثاني، ص229.

²الجهود النحوية ليحيى بن حمزة العلوي، أزهار فابع، ص120.

³الجهود النحوية ليحيى بن حمزة العلوي، ص119، 120.

8. مسألة الترخيم:

في هذه المسألة للإمام يحيى بن حمزة رأي؛ فمن المعروف عند النحاة أنهم يعبرون عن لغة من ينتظر بقولهم: إنها لغة "يا حار"، وعن لغة من لا ينتظر: إنها لغة "يا حار". وذكر منهم سيويوه، والمبرد، وابن الحاجب⁽¹⁾. ورد الإمام يحيى بن حمزة -عليه السلام- على هذه العبارة بقوله: "بأنها عبارة ركيكة، وفيها طول". ورأى أن تحذف العبارة رأساً، وأن ترسم عبارة أخرى هي أحق مما ذكره وأقرب إلى حصول الغرض، فيعبر عن لغة "يا حار" باللغة الناقصة، وعن لغة "يا حار" باللغة التامة⁽²⁾. وهذا الرأي الجديد للإمام يحيى بن حمزة -عليه السلام- تفرّد مطلقاً له.

9. مسألة ترخيم المضاف:

للإمام يحيى بن حمزة -عليه السلام- رأي تفرّد به في هذه المسألة مستنكراً تناقض النحاة، وراداً عليهم، فقال: "اختلف النحاة في ترخيم المضاف؛ فذهب الكوفيون إلى أن ترخيم المضاف جائز، ويوقعون الترخيم في آخر الاسم الثاني. وذهب البصريون إلى منع ترخيم المضاف، وذلك لعدم توافر شروط الترخيم فيه. ومن أهم هذه الشروط أن يكون الاسم المنادى مفرداً معرفة زائداً على ثلاثة أحرف. ولم يقتنع الإمام يحيى بن حمزة بحجة البصريين؛ فقال: ولم أجد للبصريين كلاماً يعول عليه في نصره مذهبهم، وإنما أورد ابن الأنباري كلمات ركيكة، فأغفلنا ذكرها لضعفها وهوانها. ورد الإمام على ما ذكره ابن الحاجب بأن المضاف إليه ملازم للمضاف، فلما تلازما كانا كالشيء الواحد، فكان نداء أحدهما بمنزلة نداء الآخر. ويعجب الإمام يحيى من تناقض النحاة، فهم يعاملون المضاف والمضاف إليه في جميع الأحكام معاملة الاسم الواحد؛ للتلازم الموجود بينهما في الترخيم، قال: والعجب من النحاة، ما زالوا يقولون في جميع المواضع وفي كثير من الأحكام اللفظية: إن المضاف والمضاف إليه بمنزلة الكلمة الواحدة، بدليل أنه لا يجوز الفصل بينهما، ويكررون هذا في كثير من عباراتهم، حتى إذا وصلوا إلى ترخيم المضاف قالوا: إن أحدهما منفصل عن الآخر ومغاير له. وكيف صارت الإضافة جاعلةً لهما حكم الاسم الواحد في أحد البابين دون الآخر؟ فقد ظهر لك بما حققناه هنا أنهم قد نقضوا ما أبرموا، وحلّوا ما عقدوا في تنزيل المضاف والمضاف إليه منزلة الأجنبيّين في باب الترخيم دون غيره، وظهر ضَعْفُ ما عوّل عليه نحاة البصرة⁽³⁾. فالإمام يحيى بن حمزة -عليه السلام- يرد على النحاة، ويبطل حجّتهم، ويدعم ما ذهب إليه، ويصححه بالعلل والحجج التي يُبطل بها أقوال من خالف رأيهم.

¹ المقتضب، ج1، ص188. والإيضاح، ص192.

² الجهود النحوية ليحيى بن حمزة العلوي، ص101.

³ الإنصاف، ص347. وائتلاف النصر، ص47، 48. والمحصل، ج1، ص165. وموقف نحاة اليمن من الخلافات النحوية، ج1، ص454، 455.

10. مسألة الإقحام في النداء:

ومن التعليقات في هذه المسألة التي انفرد بها الإمام يحيى بن حمزة، فقد ذكر الفارسي في تعليل رواية فتح التاء من "أميمة" في قول النابغة:

كَلَيْنِي لَهْمَ يَا أُمَيْمَةَ نَاصِبٍ *** وَلَيْلٍ أَقَاسِيهِ بَطِيءِ الْكَوَكِبِ

أن التاء زيدت ساكنة مقحمة بين الميم الثانية من "أميمة" وبين حركة التاء التي تستحقها في الأصل⁽¹⁾. وذكر الرضي تعليلاً آخر، هو أن غلبة الترخيم فيما آخره تاءً تجعل غير المرخم منه يعامل في بعض المواضع معاملة⁽²⁾.

أما الإمام يحيى بن حمزة -عليه السلام- فذهب إلى أنه من حق الحرف أن يكون مبنياً على السكون، ولا يبنى على الحركة إلا بموجب، ولا موجب لها هنا، فمن أين حصلت هذه الحركة للتاء من أميمة؟ ويقرر بناء على هذا التساؤل أن تاء التأنيث من "أميمة" مستحقة للحركة؛ لأنها قد صارت حرفاً يقع عليه الإعراب في آخر الكلمة، وحرف الإعراب لا بد أن يكون متحركاً، وإنما خصت بالفتحة لما فيها من الخفة تشبيهاً لها بحركة المنادى المستحقة له بالإجماع.

ولأن الضم والكسر هنا متعذر؛ لأنه مع الكسر ربما يلتبس بالمضاف لياء النفس، ومع الضم ربما يلتبس بالمنادى المقصود، فلا جرم تعينت الفتحة، ووجب مطلق الحركة لأجل وقوع الإعراب عليها⁽³⁾. وتعليل الإمام يحيى بن حمزة -عليه السلام- أقرب إلى علم اللغة والأصوات الحديث.

وهذه التعليقات الفريدة دليل واضح على فطنة عالم متمرس وذو عقل راجح، له آراؤه واجتهاداته التي تميزه عن غيره من النحاة.

11. مسألة حد الحال:

في هذه المسألة للإمام يحيى بن حمزة -عليه السلام- رأي فيها؛ فقد حده النحاة عدة حدود، منها: -حد ابن الحاجب: ما بين هيئة الفاعل أو المفعول لفظاً أو معنى.

-حد الموصلي صاحب الغرة: الحال وصف هيئة الفاعل عند صدور الفعل عنه، أو المفعول عند وقوع الفعل عليه. -حد ابن فلاح اليميني: اللفظ الدال على هيئة فاعل لفظاً أو معنى، أو مفعول لفظاً أو معنى عند وجود الفعل من الفاعل، وعند حلوله بالمفعول.

¹ ارتشاف الضرب، ج2، ص1032.

² شرح الرضي على الكافية، ج1، ص151.

³ المحصل في كشف أسرار المفصل، للإمام يحيى بن حمزة، ج1، ص767، 768.

-حدّ الإمام يحيى بن حمزة: هو اللفظ الدال على هيئة الفاعل والمفعول تحقيقاً أو تقديرًا بأصل وضعها⁽¹⁾. فهذا الحد الذي أتى به الإمام يحيى بن حمزة -عليه السلام- لم يقل به أحد من النحاة السابقين، وهذا تفرد واضح للإمام يحيى.

12. مسألة حدّ الحال المؤكدة:

في حدّ الحال المؤكدة ينفرد الإمام يحيى بن حمزة -عليه السلام- بإيراده حدًّا جديدًا؛ إذ نقل الإمام في المحصل عدة تعريفات للحال المؤكدة، هي:

-حدّ الزمخشري: هي التي تأتي على إثر جملة عقدها من اسمين لا عمل لهما لتوكيد خبرها، وتقرير مؤداه. -حدّ ابن الحاجب: هو تحقيق لمضمون الجزأين من الجملة الاسمية التي لا عمل لواحد منهما. -حدّ الموصلي: هي التي تُقهر قبل ذكرها، وتجيء تأكيداً للخبر. -حدّ الإمام يحيى بن حمزة: هي كل اسم وقع على إثر جملة، مشتق، مقرر لمعناها⁽²⁾. فهذا الحدّ الذي أتى به الإمام يحيى بن حمزة -عليه السلام- لم نجد من قاله من النحاة فيما اطلعنا عليه من مصادر.

13. مسألة تقديم الحال على صاحبها:

للإمام يحيى بن حمزة -عليه السلام- في هذه المسألة رأيٌ تفرد به على النحاة السابقين، من ذلك قوله في البيت الشعري، فقال: في نحو قول الشاعر:

لِعَزَّةٍ مَوْحِشًا طَلَّلَ قَدِيمٌ *** عَفَاهُ كُلُّ أَسَحَمٍ مُسْتَدِيمٍ

في هذه البيت ونحوه إشكالات عند النحاة: الأول: جواز الحال من النكرة، منهم سيبويه؛ فقد استدل بهذا البيت وغيره على جواز الحال من النكرة، وتقديمها على صاحبها. الثاني: صاحب الحال في هذه المسألة مختلف فيه، فهل هو حال من "طلل"، أم من الضمير في "لعزة" وما تعلق به؟ وبالتالي اختلف في عامل هذه الحال؛ فمذهب سيبويه أن الحال الموجودة هي النكرة "طلل"، وهو مرفوع بالابتداء. وأما على مذهب الأخفش فـ "طلل" فاعل، والعامل فيه هو الظرف، ولابن فلاح اليميني والإمام يحيى بن حمزة -عليه السلام- رأي في هذه المسألة؛ فابن فلاح يرى أن هذا البيت ونحوه مؤول إما على المفعول المعنوي، أو على الفاعل المعنوي، فتأويل هذا البيت النكرة فيه مفعوله في المعنى، أي: اختصت عزة بطلل في حال كونه موحشًا. أما الإمام يحيى بن حمزة فيرى أن في هذا البيت توجيهين: الأول: أن العامل ما تعلقت به اللام في "لعزة". والثاني: أنه حال من "طلل"، والعامل فيه الابتداء كما كان الابتداء عاملاً في صاحبه من جهة أن الحال صفة من جهة

¹ موقف نحاة اليمن من الخلافات النحوية، القسم الثاني، ص 241، وشرح الكافية، لابن فلاح، ص 1108.

² موقف نحاة اليمن من الخلافات النحوية، القسم الثاني، ص 242، وشرح الرضي، ج 1، ص 201.

المعنى⁽¹⁾. فالإمام يحيى بن حمزة -عليه السلام- أتى برأي مخالف للنحاة السابقين، ولم يقل به أحد غيره.

14. مسألة العامل في المضاف إليه:

في هذه المسألة رأيي تفرد به، الإمام يحيى بن حمزة -عليه السلام-؛ حيث أتى برأي جديد معللاً ومبرهنًا بأسلوب جذاب، فقال: "اختلف النحاة في هذه المسألة؛ فذهب بعضهم إلى أن العامل هو الاسم المضاف. وذهب آخرون إلى أن العامل هو حرف الجر المقدر الذي يتوسط المضاف والمضاف إليه. وذهب غيرهم إلى أن العامل في المضاف أمرٌ معنوي"⁽²⁾. وقد رفض الإمام يحيى بن حمزة -عليه السلام- هذه الأقوال كلها، وردّ على قائلها، واختار رأياً جديداً؛ فقال: "إن العامل في المضاف إليه إنما هو الحرف المقدر أحد الأحرف الثلاثة: من، واللام، وفي، بواسطة الاسم المضاف، هذا هو المختار في ذلك. وقال: هذا هو الرأي الذي يجمع المذاهب، ولا يلزم منه فساد، وزعم بعضهم أن العامل المضاف، وهذا فاسد؛ فإن الاسم المضاف لا عمل له بحال؛ لأنّ الأصل في الأسماء أنها غير عاملة، وإنما العمل هو للأفعال والحروف. وقال بعضهم: إن العامل هو الحرف المتوسط، وهذا فاسد أيضاً؛ فإن الحرف يضعف عن أن يكون عاملاً وهو مضمر؛ لأن عمله مع ظهوره ليس يقوى، فضلاً عن أن يكون مضمراً وهو عامل. وقال بعضهم: إن العامل في المضاف أمرٌ معنوي، وهذا فاسد أيضاً؛ لأن العامل المعنوي على خلاف الأصل، وإنما اضطررنا إليه في المبتدأ والفعل المضارع، وما عداهما فلا دليل عليه. فإذا بطلت هذه الأقوال، لم يبق عاملاً في المضاف إليه الجرّ إلا ما ذكرناه من الحرف المقدر بواسطة الاسم المضاف، فهذا هو أحسن الأقوال وأقربها كما ترى"⁽³⁾. وهذا الرأي الذي قاله الإمام يحيى بن حمزة -عليه السلام- لم يقل بمثله أحد، وهذا تفرد واضح، ويدل دلالة واضحة على أن الإمام يحيى لم يكن أسيراً لمذهب نحوي أو لمدرسة نحوية، بل كان يختار ما يراه صواباً.

الخاتمة:

بعد هذه الجولة في موضوع التفرد بالرأي عند الإمام يحيى بن حمزة العلوي، نختم بالإشارة إلى أبرز وأهم ما ورد فيه من قضايا التفرد نوجزها في النقاط الآتية:

أ. يشير معنى التفرد عند الإمام يحيى إلى انتفاء التقليد عنده وأنه لم يأخذ أقوال من سبقه دون تمحيص، بل كان يخالف من تقدموه ويتفرد بأقوال جديدة.

¹موقف نحاة اليمن من الخلافات النحوية، القسم الثاني، ص245.

²الكتاب، ج1، ص209، والمقتضب، ج4، ص143، والهمع، ج2، ص46.

³المنهاج في شرح جمل الزجاجي، تحقيق: هادي ناجي، ج1، ص519، 520.

ب. شملت مجالات التفرد عند الإمام يحيى قضايا ومسائل نحوية مختلفة. وتركزت في قضايا تتعلق بالتقسيم والمنع والإجازة، أو الإطلاق والتقييد، أو وضع الشروط، أو المعاني النحوية، أو توجيه الشواهد، أو التخريج النحوي للآيات القرآنية، أو التعليل للمسائل النحوية.

ت. أتى الإمام يحيى بتقسيم جديد فخالف المؤلف الذي عليه النحاة في تقسيم علامات الإعراب؛ فهي عنده على وجهين: مختصة، ومشاركة؛ فالمختصة منها أربعة، ونعني بالمختصة ما كان لها معنى واحد، وهي: الضمة، والواو، والنون في الرفع، والسكون في الجزم، فإن هذه تختص بمعنى واحد لا يتعداه. وأمّا المشتركة: فهي ما عداها، وهي أمور عشرة، ونعني بالمشاركة ما كانت لمعنيين فصاعداً، فالألف من علامات الرفع تصلح للرفع والنصب، وجميع علامات النصب مشتركة؛ فالفتحة تكون للنصب والجذر، والكسرة تكون للنصب والجذر، إلى آخره.

ث. أتى الإمام يحيى بآراء وأقوال تمثل كثيراً من النظريات والمناهج التي ذهب إليها العلماء المعاصرون، وما ذكره الإمام يحيى بن حمزة من اختلاف المعاني بالتقديم والتأخير هو عين ما ذهب إليه الدكتور خليل عمايرة، فالتقديم والتأخير عنده نقلٌ مورفيم من الموقع الأصل إلى موقع جديد مغيراً بذلك نمط الجملة، وناقلاً معناها إلى معنى جديد يرتبط بالمعنى الأول. ويعدّ التقديم والتأخير عنصراً من عناصر التحويل، وكذلك قوله بالاختصار في الاسم المشتق في هذه الصورة من صور الجملة الاسمية، فيرى الدكتور شريف النجار أن رأي الإمام يحيى يتفق مع المنهج الوصفي الذي وضعه الدكتور خليل عمايرة في التحليل اللغوي.

ج. يضيف الإمام يحيى صورة جديدة من صور تقدم الخبر وجوباً، وبناء على ما قرره في مسألة الوصف المشتق على استفهام أو نفي، فإنه يضيف صورة رابعة إلى صور تقدم الخبر وجوباً، وهي أن يكون الخبر صفةً معتمدةً على همزة الاستفهام أو حرف النفي كما في قولنا "أقائم الزيدان" و"ما ذاهبُ العمران". فيذهب الإمام يحيى -عليه السلام- إلى وجوب ذلك، سواء كان الاسم المشتق مطابقاً للمبتدأ، أم لا، وسواء اعتمد على نفي أو استفهام، أم لم يعتمد. وقد أضاف قوله إن الأقرب إذا سبق الاسم المشتق بهاذين الحرفين يفرد؛ لوقوعه موقعاً هو بالفعل أخص بعد الهمزة وحرف النفي، وهما من المواقع الخاصة بالفعل، وقد سمى ذلك بالاختصار.

ح. من مؤكدات التفرد بالرأي عند الإمام يحيى في أكثر من مسألة عند رده قول النحاة، بمثل قوله: وهذا أقرب مما قاله النحاة وما شابهها، مثل:

1. في علّة إعراب الأسماء الستة بالحروف: "وهذا أقرب مما قاله النحاة".
2. في تركيب هُلم "فليت شعري ما حمل النحاة على القول بتركيبها مع أن حملها على الأفراد أسهل وأخف".

3. في مسألة هذان في قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَسَاحِرٌ رَّجُلٌ﴾ [طه: 63] "وقال رافضياً جميع أقوال النحاة: وهذا كله تعسف".
4. في المفعول المطلق إذا كان بلفظ الفعل، ولكنه ليس جارياً عليه: "وهذا رأي لم نجده عند غيره في حدود اطلاعنا".
5. في مسألة العامل في المضاف إليه: "إذا بطلت هذه الأقوال، لم يبق عاملاً في المضاف إليه الجرّ إلا ما ذكرناه من الحرف المقدر بواسطة الاسم المضاف، فهذا هو أحسن الأقوال وأقربها كما نرى".

قائمة المصادر والمراجع:

- ابن الأنباري (1427هـ): الإنصاف في مسائل الخالف بين النحويين: البصريين والكوفيين، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت: المكتبة العصرية.
- الأزهرى، أبو منصور محمد (1964): تهذيب اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، وآخرون، القاهرة: دار القومية العربية.
- الأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن (1998): شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق: إميل بديع يعقوب، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية.
- الأندلسي، أبو حيان (1989): ارتشاف الضرب من لسان العرب، ط1، تحقيق: د. مصطفى النماس، القاهرة: مطبعة المدني.
- البغدادي، ابن السراج النحوي (د.ت): الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة.
- بن حمزة، يحيى (1402هـ): الأزهار الصافية في شرح المقدمة الكافية، تحقيق: محمد العطونة، جامعة الأزهر: رسالة دكتوراه.
- بن حمزة، يحيى (2007): الحاصر لفوائد مقدمة طاهر في علم حقائق الإعراب، تحقيق: د. محمد صلاح الدين حنطاية، ط1، صنعاء: مركز عبادي للدراسات والنشر.
- بن حمزة، يحيى (2009): المنهاج في شرح جمل الزجاجي، تحقيق: د. هادي عبد الله ناجي، كلية الآداب، ط1، جامعة بغداد: رسالة دكتوراه.
- بن عثمان، أبي بشر عمرو (سيبويه) (د.ت): الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، ط1، بيروت: عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، (مصورة عن طبعة بولاق).
- الجرجاني، عبد القاهر (1407هـ): دلائل الإعجاز، تحقيق: محمد الداية، وفائز الداية، ط2.
- حميد الدين، نصار بن محمد (1422هـ): شرح الكافية في النحو، لمنصور بن فلاح اليميني، تحقيق: نصار بن محمد، جامعة أم القرى: أطروحة دكتوراه.

- الزبيدي، عبد اللطيف (1407هـ): ائتلاف النصر في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، تحقيق: طارق الجنابي، ط1، عالم الكتب، لبنان: مكتبة النهضة العربية.
- الزجاجي (1959): الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك، مصر: مطبعة المدني.
- السيوطي، لجلال الدين (1998): همع الهوامع شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية.
- الشوكاني، محمد بن علي (د.ت): البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، بيروت: دار المعرفة.
- عبد الحميد، محمد محيي الدين (1986): أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ط3، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- عمارة، خليل (1987): في التحليل اللغوي، ط1، الزرقاء: مكتبة المنار.
- فايح، أزهار محمد لطف الله (2003): الجهود النحوية لإحيى بن حمزة العلوي - عليه السلام -، جامعة صناعة، كلية الآداب: رسالة ماجستير.
- الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب (1991): القاموس المحيط، ط1، بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- المبرد، أبي العباس (د.ت): المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتاب.
- النجار، شريف (1999): موقف نحاة اليمن من الخلافات النحوية من القرن السادس إلى القرن التاسع، جامعة صنعاء: أطروحة دكتوراه.
- النجراني، إسماعيل (د.ت): الخلاصات الصافية على المقدمة الكافية، تحقيق: عبد المجيد آل الشيخ مبارك، جامعة أم القرى: رسالة ماجستير.
- النحوي، موفق الدين ابن يعيش (د.ت): شرح المفصل، بيروت: عالم الكتب.
- يحيى بن حمزة، يحيى (1427هـ): المحصل في كشف أسرار المفصل، تحقيق: سليمان بن سليمان العنقري، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية: رسالة دكتوراه.
- اليمني، علي بن سليمان بن حيدرة (1984): كشف المشكل في النحو، ط1، تحقيق: د. هادي عطية مطر، بغداد: جامعة البصرة، مطبعة الإرشاد.